

3 سبتمبر/أيلول 2018

**\*\*\* للنشر الفوري \*\*\*****تقرير يكشف تصاعداً لافتاً في عمليات قتل النشطاء**

وثقت فرونت لاين ديفنדרز مع شبكة "تذكاري المدافعين" أكثر من ألف عملية قتل مستهدفة للمدافعين السلميين عن حقوق الإنسان منذ عام 2014، وذلك وفقاً لتقرير مشترك جديد بعنوان "أوقفوا عمليات القتل"، وهو تقرير تحليلي حول الاعتداءات المميتة على النشطاء في ستة بلدان. وتمثل البرازيل وكولومبيا وغواتيمالا وهندوراس والمكسيك والفلبين مجتمعة أكثر من 80 في المائة من كل جرائم القتل الموثقة للمدافعين عن حقوق الإنسان. في كولومبيا وحدها، قُتل ما يقرب من 100 من المدافعين هذا العام حتى الآن.

عمليات القتل هذه ليست عشوائية. فوفقاً لفرونت لاين ديفنדרز، أصبحت التصنيفات المستهدفة للنشطاء السلميين المدافعين عن حقوق الإنسان أمراً شائعاً. في تقريرها السنوي لعام 2017، ذكرت فرونت لاين ديفنדרز ما يربو على 300 عملية قتل لمدافعين عن حقوق الإنسان في 27 دولة، ثلثها هؤلاء الضحايا كانوا يدافعون عن حقوق البيئة والأرض وحقوق السكان الأصليين، وكثيراً ما يحدث ذلك في المناطق النائية والريفية حيث انعدام الحماية والتوثيق والتقارير والعدالة أو ندرتها. واستناداً إلى البيانات المتوفرة، لم تؤدي جرائم القتل هذه إلا إلى اعتقال 12٪ فقط من المشتبه فيهم.

وقد عبر جيم لوغرمان، رئيس المشروع التذكاري للمدافعين في فرونت لاين ديفنדרز قائلاً: "في كل بلد من البلدان التي ارتفع فيها عدد القتلى، أدى الفساد الاقتصادي والتواطؤ بين الدولة وقطاع الأعمال إلى نظام سياسي مصمم على الاحتفاظ بالخبز في الصدارة وبالمرورين صامتين عن حقوقهم"، مضيفاً: "على مدى عقود، كانت حكومات البرازيل، وكولومبيا، وغواتيمالا، وهندوراس، والمكسيك، والفلبين تستخدم نفس الأعداء الواهية والمضلة لتبرير تقاعسها حيال عصابات الجريمة المنظمة والإرهاب والمخدرات. إنهم يرددون المقولة الخرافية بأن بكثرة الأسلحة يمكنهم إصلاح الوضع. وهذا التحليل البسيط والخطير يتجاهل الفساد كونه سبباً جذرياً للعنف".

ويتضمن تقرير "أوقفوا عمليات القتل" فصلاً خاصاً لكل دولة من الدول الست تم كتابته بالتعاون مع النشطاء المعرضين للخطر على أرض الواقع الذين يواجهون يومياً تهديدات خطيرة لقيامهم بالتوثيق والدعوة ضد العنف المتصاعد. وعلى الرغم من الاختلافات الاجتماعية والسياسية، تمارس كل واحدة من هذه الدول الست القمع العنيف للمعارضين السلميين وتعاني من أنظمة عدالة اختارتها مصالح الشركات. كما ويظهر التقرير نفاق الحكومات الغربية التي تتظاهر بدعم الديمقراطية وحقوق الإنسان، ولكنها تواصل تقديم المساعدات المالية والأمنية المباشرة لبعض من أكثر الأنظمة قمعية في العالم.

أما أندرو أندرسون، المدير التنفيذي بفرونت لاين ديفنדרز، فقد قال: "في جميع البلدان المذكورة في هذا التقرير، كان هناك تمويل وتدريب واسع النطاق وتوفير للأسلحة ومعدات المراقبة والدعم التقني للشرطة والمخابرات والقوات العسكرية المتورطة في قتل المدافعين عن حقوق الإنسان"، وأضاف: "لقد تم تشجيع المستبدين الفاسدين والسلطويين الشموليين ليس لمهاجمة المدافعين عن حقوق الإنسان فحسب، بل لمهاجمة أصل فكرة حقوق الإنسان العالمية".

من بين أهم الدوافع لعمليات القتل والعنف المفصلة في التقرير ضد المدافعين عن حقوق الإنسان:

- حملات التشهير وتشويه سمعة المدافعين عن حقوق الإنسان، واتهامهم بأنهم "ضد الدولة"، و "ضد التنمية"، وبأنهم قوى عنيفة أو مزعزعة؛
- السياسات الاقتصادية الشرسة التي تُفضل استغلال الموارد الطبيعية على حماية البيئة والأرض؛
- رفض الاعتراف بحقوق مجتمع الفلاحين والشعوب الأصلية وحمايتهم؛
- عدم وجود أنظمة فعالة لتوثيق الهجمات على المدافعين والتحقق فيها وتوفير الحماية لهم؛
- تواطؤ الحكومة وكلائها في قتل المدافعين عن حقوق الإنسان.

للمزيد من المعلومات، يُرجى الإتصال بإيرين كيلبريد:  
Erin Kilbride  
353857423767+  
erin@frontlinedefenders.org

## ملاحظة تحريرية

المشروع التذكاري للمدافعين عن حقوق الإنسان (www.hrdmemorial.org) وضعه ائتلاف من منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية، بهدف تجميع المعلومات عن حالات القتل وتخليد ذكرى المدافعين الذين قتلوا منذ عام 1998، وهو العام الذي اعتمد فيه إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان بتوافق الآراء. لأول مرة على الإطلاق، يبدأ موقع "تذكاري المدافعين" (HRD Memorial) وقاعدة بياناته بإعطاء صورة حقيقية عن حجم عمليات القتل التي يتعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان. ولا يقتصر هدف هذا الموقع على مجرد تخليد المدافعين عن حقوق الإنسان والاحتفاظ بقاعدة بيانات لهم وحسب، بل يهدف أيضا إلى الأحتفاء بحياة وعمل وإنجازات هؤلاء الذين قُتلوا نتيجة عملهم السلمي من أجل حقوق الإنسان.

## مقتطفات من معلومات التقرير

**البرازيل:** قام مركز "دوم توماس بالدينو للتوثيق - سي بي تي"، بتوثيق مقتل 66 مدافعا عن حقوق الإنسان خلال عام 2016. في عام 2017، زادت وتيرة أعمال القتل الجماعي فتم تسجيل 70 حالة قتل، من بينهم 28 مدافعا (أي 40%) قتلوا أثناء مذبحه واحدة.

**كولومبيا:** رغم أن اتفاقية السلام بين الحكومة ومرتدي "القوات المسلحة الثورية لكولومبيا" نتجت عنها أدنى معدلات القتل بين عموم السكان في الثلاثين سنة الماضية، إلا أن عدد عمليات القتل ضد المدافعين عن حقوق الإنسان تصاعد بشكل كبير. ولم يتحسن الوضع في عام 2018 - فقد قُتل ما يقرب من 100 من المدافعين خلال النصف الأول من 2018.

**غواتيمالا:** أدت حملات التشهير ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، وغياب الحماية لهم، والفشل في إجراء تحقيقات كافية في الأعتداءات إلى خلق حالة يتم فيها قتل المدافعين دون عقاب. وقد ذكرت فرونت لاين ديفنדרز في تقاريرها السنوية للأعوام من 2014 إلى 2017 عن مقتل 45 من المدافعين في غواتيمالا. ومنذ بداية هذا العام وحتى الآن فقط قتل 19 مدافعا؛ تسعة منهم كانوا أعضاء من نفس منظمة "كوديا" لحقوق الإنسان بمفردها.

**هندوراس:** من عام 2014 إلى عام 2017، وثقت فرونت لاين ديفنדרز ما مجموعه 64 حالة قتل لمدافعين عن حقوق الإنسان خلال فترة الأربع سنوات هذه. وبخلاف عدد المدافعين المقتولين خلال عام 2016، كان العدد أقل بكثير في عام 2017؛ ولكن، هذا أيضا حدث بسبب الحملة الدولية ضد قتل "بيرتا كاسيريس" وليس لأن تحسنا حقيقيا كان قد طرأ على حالة حقوق الإنسان.

**المكسيك:** من يونيو/حزيران 2016 إلى مايو/أيار 2017، وقعت 1,442 حالة اعتداء على المدافعين عن حقوق الإنسان في المكسيك، أي 4 اعتداءات في اليوم الواحد. وفي ولايتي تشياباس وأوكساكا بمفردهما، يتعرض مدافعان اثنان للاعتداء في كل يوم. في الفترة ما بين 2013 و 2018 وقعت 144 عملية قتل ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، 31 في أوكساكا وحدها. في عام 2017، قُتل 48 مدافعا؛ 58% من 4 فئات رئيسية هي: المدافعون الذين يدافعون عن حرية التعبير والصحافة، والمدافعون عن حقوق الشعوب الأصلية، والمدافعون عن حقوق الأراضي والمناطق، والمدافعون عن الحق في مستوى معيشي لائق. وقُتل 27 مدافعا خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2018.

**الفلبين:** لا تزال عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء تمثل أخطر التهديدات التي تواجه المدافعين عن حقوق الإنسان في الفلبين حيث أنهم يتعرضون للإستهداف منذ وقت طويل: 474 مدافعا قُتلوا خلال فترة رئاسة أرويو (2001-2010)، و 139 خلال فترة رئاسة أكينو (2010-2016)، ولا زالت عمليات القتل مستمرة حتى الوقت الحاضر. في تقريرها السنوي لعام 2017، أفادت

فرونت لاين ديفنדרز عن مقتل 60 من المدافعين في الفلبين، مما يجعلها الدولة الأعلى من حيث عدد عمليات القتل من بعد الأمريكتين، وقد اقتربت من ضعف الرقم عن العام السابق.

انتهى.

## للنشر الفوري // بعد الساعة الواحدة فجرًا من اليوم الثالث من سبتمبر/أيلول بتوقيت جرينتش

### 3 سبتمبر/أيلول 2018

تقريرٌ يكشف تصاعدًا لافتًا في عمليات قتل النشطاء

وثقت فرونت لاين ديفنדרز مع شبكة "تذكاري المدافعين" أكثر من ألف عملية قتل مستهدفة للمدافعين السلميين عن حقوق الإنسان منذ عام 2014، وذلك وفقًا لتقرير مشترك جديد بعنوان "أوقفوا عمليات القتل" وهو تقرير تحليلي حول الاعتداءات المميتة على النشطاء في ستة بلدان. وتمثل البرازيل وكولومبيا وغواتيمالا وهندوراس والمكسيك والفلبين مجتمعة أكثر من 80 في المائة من كل جرائم القتل الموثقة للمدافعين عن حقوق الإنسان. في كولومبيا وحدها قُتل ما يقرب من 100 من المدافعين هذا العام حتى الآن.

عمليات القتل هذه ليست عشوائية. فوفقًا لفرونت لاين ديفنדרز أصبحت التصفيات المستهدفة للنشطاء السلميين المدافعين عن حقوق الإنسان أمرًا شائعًا. في تقريرها السنوي لعام 2017، ذكرت فرونت لاين ديفنדרز ما يربو على 300 عملية قتل لمدافعين عن حقوق الإنسان في 27 دولة، ثلثا هؤلاء الضحايا كانوا يدافعون عن حقوق البيئة والأرض وحقوق السكان الأصليين، وكثيرًا ما يحدث ذلك في المناطق النائية والريفية حيث انعدام الحماية والتوثيق والتقارير والعدالة أندرتها. واستنادًا إلى البيانات المتوفرة، لم تؤدي جرائم القتل هذه إلا إلى اعتقال 12٪ فقط من المشتبه فيهم.

وقد عبر جيم لوغان، رئيس المشروع التذكاري للمدافعين في فرونت لاين ديفنדרز قائلاً: "في كل بلد من البلدان التي ارتفع فيها عدد القتلى، أدى الفساد الاقتصادي والتواطؤ بين الدولة وقطاع الأعمال إلى نظام سياسي مصمم على الاحتفاظ بالنخب في الصدارة وبالمرحومين صامتين عن حقوقهم"، مضيفًا: "على مدى عقود كانت حكومات البرازيل، وكولومبيا، وغواتيمالا، وهندوراس، والمكسيك، والفلبين تستخدم نفس الأعذار الواهية والمضللة لتبرير تقاعسها حيال عصابات الجريمة المنظمة والإرهاب والمخدرات. إنهم يرددون المقولة الخرافية بأن بكثرة الأسلحة يمكنهم إصلاح الوضع. وهذا التحليل البسيط والخطير يتجاهل الفساد كونه سببًا جذريًا للعنف".

ويتضمن تقرير "أوقفوا عمليات القتل" فصلًا خاصًا لكل دولة من الدول الست تم كتابته بالتعاون مع النشطاء المعرضين للخطر على أرض الواقع الذين يواجهون يوميًا تهديدات خطيرة لقيامهم بالتوثيق والدعوة ضد العنف المتصاعد. وعلى الرغم من الاختلافات الاجتماعية والسياسية، تمارس كل واحدة من هذه الدول الست القمع العنيف للمعارضين السلميين وتعاني من أنظمة عدالة اختارتها مصالح الشركات. كمل وبطهر التقرير نفاق الحكومات الغربية التي تتظاهر بدعم الديمقراطية وحقوق الإنسان، ولكنها تواصل تقديم المساعدات المالية والأمنية المباشرة لبعض من أكثر الأنظمة قمعية في العالم.

أما أندرو أندرسون، المدير التنفيذي بفرونت لاين ديفنדרز فقد قال: "في جميع البلدان المذكورة في هذا التقرير، كان هناك تمويل وتدريب واسع النطاق وتوفير للأسلحة ومعدات المراقبة والدعم التقني للشرطة والمخابرات والقوات العسكرية المتورطة في قتل المدافعين عن حقوق الإنسان"، وأضاف:

" لقد تم تشجيع المستبدين الفاسدين والسلطويين الشموليين ليس لمهاجمة المدافعين عن حقوق الإنسان فحسب، بل لمهاجمة أصل فكرة حقوق الإنسان العالمية."

من بين أهم الدوافع لعمليات القتل والعنف المفصلة في التقرير ضد المدافعين عن حقوق الإنسان:  
• حملات التشهير وتشويه سمعة المدافعين عن حقوق الإنسان، واتهامهم بأنهم "ضد الدولة"، و "ضد التنمية"، وبأنهم قوى عنيفة أو مزعزعة؛  
• السياسات الاقتصادية الشرسة التي تُفضّل استغلال الموارد الطبيعية على حماية البيئة والأرض؛  
• رفض الاعتراف بحقوق مجتمع الفلاحين والشعوب الأصلية وحمايتها؛  
• عدم وجود أنظمة فعالة لتوثيق الهجمات على المدافعين والتحقيق فيها وتوفير الحماية لهم؛  
• تواطؤ الحكومة و وكلائها في قتل المدافعين عن حقوق الإنسان.

للمزيد من المعلومات، يُرجى الإتصال بإيرين كيلبرايد:  
Erin Kilbride  
353857423767+  
erin@frontlinedefenders.org

## ملاحظة تحريرية

المشروع التذكاري للمدافعين عن حقوق الإنسان (www.hrdmemorial.org) وضعه ائتلاف من منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية، بهدف تجميع المعلومات عن حالات القتل وتخليد ذكرى المدافعين الذين قتلوا منذ عام 1998، وهو العام الذي اعتمد فيه إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان بتوافق الآراء. لأول مرة على الإطلاق، يبدأ موقع "تذكاري المدافعين" (HRD Memorial) وقاعدة بياناته بإعطاء صورة حقيقية عن حجم عمليات القتل التي يتعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان. ولا يقتصر هدف هذا الموقع على مجرد تخليد المدافعين عن حقوق الإنسان والاحتفاظ بقاعدة بيانات لهم وحسب، بل يهدف أيضا إلى الأحتفاء بحياة وعمل وإنجازات هؤلاء الذين قُتلوا نتيجة عملهم السلمي من أجل حقوق الإنسان.

## مقتطفات من معلومات التقرير

**البرازيل:** قام مركز "دوم توماس بالدينو للتوثيق- سي بي تي" بتوثيق مقتل 66 مدافعا عن حقوق الإنسان خلال عام 2016. في عام 2017، زادت وتيرة أعمال القتل الجماعي فتم تسجيل 70 حالة قتل، من بينهم 28 مدافعا (أي 40%) قتلوا أثناء مذبحه واحدة.

**كولومبيا:** رغم أن اتفاقية السلام بين الحكومة ومتمردي "القوات المسلحة الثورية لكولومبيا" نتجت عنها أدنى معدلات القتل بين عموم السكان في الثلاثين سنة الماضية، إلا أن عدد عمليات القتل ضد المدافعين عن حقوق الإنسان تصاعد بشكل كبير. ولم يتحسن الوضع في عام 2018 - فقد قُتل ما يقرب من 100 من المدافعين خلال النصف الأول من 2018.

**غواتيمالا:** أدت حملات التشهير ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، وغياب الحماية لهم، والفشل في إجراء تحقيقات كافية في الأعتداءات إلى خلق حالة يتم فيها قتل المدافعين دون عقاب. وقد ذكرت فرونت لاين ديفنדרز في تقاريرها السنوية للأعوام من 2014 إلى 2017 عن مقتل 45 من المدافعين في غواتيمالا. ومنذ بداية هذا العام وحتى الآن فقط قتل 19 مدافعا؛ تسعة منهم كانوا أعضاء من نفس منظمة "كوديا" لحقوق الإنسان بمفردها.

**هندوراس:** من عام 2014 إلى عام 2017، وثقت فرونٲ لاين- ديفنדרز ما مجموعه 64 حالة قتل لمدافعين عن حقوق الإنسان خلال فترة الأربع سنوات هذه. وبخلاف عدد المدافعين المقتولين خلال عام 2016، كان العدد أقل بكثير في عام 2017؛ ولكن، هذا أيضا حدث بسبب الحملة الدولية ضد قتل "بيرتا كاسيريس" وليس لأن تحسنا حقيقيا كان قد طرأ على حالة حقوق الإنسان.

**المكسيك:** من يونيو/حزيران 2016 إلى مايو/أيار 2017، وقعت 1,442 حالة اعتداء على المدافعين عن حقوق الإنسان في المكسيك، أي 4 اعتداءات في اليوم الواحد. وفي ولايتي تشياباس وأواكساكا بمفردهما، يتعرض مدافعان اثنان للاعتداء في كل يوم. في الفترة ما بين 2013 و 2018 وقعت 144 عملية قتل ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، 31 في أواكساكا وحدها. في عام 2017، قُتل 48 مدافعًا؛ 58٪ من 4 فئات رئيسية هي: المدافعون الذين يدافعون عن حرية التعبير والصحافة، والمدافعون عن حقوق الشعوب الأصلية، والمدافعون عن حقوق الأراضي والمناطق، والمدافعون عن الحق في مستوى معيشي لائق. وقُتل 27 مدافعًا خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2018، فيملؤثقت 31 حالة قتل خلال كل العام 2017.

**الفلبين:** لا تزال عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء تمثل أخطر التهديدات التي تواجه المدافعين عن حقوق الإنسان في الفلبين، حيث أنهم يتعرضون للإستهداف منذ وقت طويل: 474 مدافعًا قُتلوا خلال فترة رئاسة أروبو (2001-2010)، و 139 خلال فترة رئاسة أكينو (2010-2016)، ولا زالت عمليات القتل مستمرة حتى الوقت الحاضر. في تقريرها السنوي لعام 2017، أفادت فرونٲ لاين- ديفنדרز عن مقتل 60 من المدافعين في الفلبين، مما يجعلها الدولة الأعلى من حيث عدد عمليات القتل من بعد الأمريكتين، وقد اقتربت من ضعف الرقم عن العام السابق.

**انتهى.**